ص وظاهرها شرط الرضا ش قد علمت ان ظاهر المدونة
كالنص في ان ولاية الكافل في نكاح مكفولته مقصورة
على الدنية دون الشريفة التي لها قدر ص فحاكم س
يعني ان ولاية الحاكم وهو القاضي متأخرة عن مرتبة
من ذكر من الولاية الخاصة اي فان لم تكن لاحد
ممن تقدم من الاولياء زوجها القاضي بعد ان يثبت
عنده ما يجب اثباته واما تأخرة مرتبة الحاكم
عن مرتبة المولي لقوله عليه السلام الولاية كلحمة
النسب وبيانه قال الجزولي وغيره يزوجها الحاكم
بعد ان يثبت عنده صحتها وانها غير محرمة ولا
محرمة وانها بالغ حرة لا ولي لها او عضلها اوغيبة
وخلوها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه
كفو لها في الدين والحرية والنسب والحال والمال
والصداق وانه مهر مثلها في غير المالكة امرها
وبكارتها او ثيوبتها وان كانت غير بالغة فيثبت
عنده فقرها وبلوغها عشرة اعوام فاكثر ص فولاية
عامة مسلم س هنا شروع منه على الولاية العامة
وما يتعلق بها والمعنى ان ولاية الاسلام عامة
لا تختص بشخص دون اخر بل لكل احد فيها مدخل
لقوله تعالى والمومنون والمومنات بعضهم اولياء
بعض كانت المرأة شريفة او دنية لعتقه وسلمها
فلو عقد النكاح بالولاية العامة في امرأة دنية
مع وجود الولي الخاص وهو غير مجبر كالمشهور وهو

لعتقه وسلامتيه

قول

او ولاء

قول ابن القاسم ان النكاح صحيح واليه اشار بقوله
وصح بها اي بالولاية العامة اي بسببها في دنية
اي في عقد امرأة دنية مع خاص اب مع وجود ولي
خاص ذي نسب او ولاية لم تجبر ولا يجوز الاقدام
على ذلك ابتداء وهو الرواية عليها المعتمد والعمل
وسواء دخل بها ام لا لكن ان حصل نحو لعز الزوجان
فلو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص
وهو مجبر كالاب في ابنته والسيد في امته والوصي
في البكر على ما مر فان النكاح لا يصح ولا بد من فسخه
ابتداء واجازة المجبر ص كشريفة دخل وطال ص
يعني ان المرأة الشريفة اي صاحبة القدر والمال
والجاه والنسب اذا عقد نكاحها بالولاية العامة
مع وجود الخاص وهو غير مجبر فان لم يعثر على ذلك
الا بعد ان دخل بها زوجها وطال مكثها معه السنين
الكثيرة او ولدت الاولاد فان نكاحها لا يفسخ حينئذ
بالولد الواحد والولدان والستة والستتان لا يكون
طولا والولي الاقرب حينئذ رد النكاح واجازته
وكذلك الحاكم ان لم يكن لها ولي او كان لها ولي والكن
غاب غيبة بعيدة لم يرده واجازته واما ان كان
وليها غايبا غيبة قريبة فانه يكتب اليه قاله
اللخمي ويوقف الزوج عنها واليه اشار بقوله
وان قرب فللاقرب او الحاكم ان غاب الرد اي وان
قرب زمن الاطلاع على نكاح الشريفة بالولاية العامة

Copyright Bibliotheca Alexandrina